

CDIP/6/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 15 سبتمبر 2010

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السادسة

جنيف، من 22 إلى 26 نوفمبر 2010

ورقة مناقشة بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي

من إعداد الأمانة

أولاً. مقدمة

1. طلبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الخامسة من الأمانة أن تعرض عليها في الدورة السادسة "ورقة غير رسمية" تصورية لتبين فيها بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالتوصية 34 من جدول أعمال التنمية، سعياً لطلب المساهمة من الدول الأعضاء في تحديد طبيعة أي مشروع محتمل وتوجهه. وترمي ورقة المناقشة هذه إلى تلبية هذا الغرض.
2. ويجدر التذكير بأن التوصية 34 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية تنص على ما يلي:
"مطلبة الويبو بإجراء دراسة حول ما يعوق حماية الملكية الفكرية في القطاع الاقتصادي غير الرسمي، بما في ذلك دراسة التكاليف والمنافع الملموسة لحماية الملكية الفكرية بالنظر خاصة إلى خلق فرص العمل، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تصميم برامج وطنية هامة."

ثانياً.

الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي

3. يمكن للملكية الفكرية أن ترتبط بالنشاط الاقتصادي غير الرسمي بطريقتين على الأقل. والطريقة الأولى هي أن الشركات التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي تولد أصولاً غير مادية في شكل ابتكارات تقنية وأساليب تجارية على نطاق ضيق. غير أنها عادة ما لا تنفذ إلى أسواق الائتمان ولا تجتمع بشكل رسمي ولا تسدد ضرائب على المبيعات والدخل، مما يحول دون حصولها على حقوق الملكية الفكرية والمحافظة عليها والدفاع عنها. ومن المتصور أن افتقار تلك الشركات إلى النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية قد يعرقل نموها وانتقالها إلى الاقتصاد الرسمي في نهاية المطاف.
4. وفي حين تضرب العديد من الدراسات أمثلة على الابتكار في الاقتصاد غير الرسمي، لكن لا توجد، على ما يبدو، أية أداة منتظمة لتسلط الضوء على آثار انعدام حماية الملكية الفكرية السليمة. ويود المرء، على الوجه الأمثل، تقييم أهمية نسخ الأصول غير المادية في الاقتصاد غير الرسمي التي ربما كانت مؤهلة للحماية بموجب الملكية الفكرية. وهذه المسألة من الأهمية بمكان بحيث قد يجد كل من الشركات والأفراد سبباً آخرى لتبني جهودهم الابتكارية، وقد لا تكون جميع الأصول غير المادية في الاقتصاد غير الرسمي مؤهلة للحماية بموجب الملكية الفكرية.
5. والصلة الثانية التي تربط الملكية الفكرية بالاقتصاد غير الرسمي تنشأ في سياق أعمال قرصنة حق المؤلف وتقليد العلامات التجارية. ونظراً لأنها أعمال غير مشروعة، فإن إنتاج وتوزيع السلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية يجريان بطبيعة الحال في القطاع غير الرسمي. لذلك فقد تكون مصدراً لا يستهان به لتوليد الوظائف والدخل للفقراء. وقد يتسبب تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مصاعب للعمال غير الرسميين المتضررين، وإن كان ثمة ما يبرر ذلك في الاقتصاد برمته، ناهيك عن أن شبكات السلامة الاجتماعية غالباً ما لا تشمل القطاع غير الرسمي.
6. ولعل فهم دور التقليد والقرصنة في القطاع غير الرسمي يساعد على رسم سياسات فعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد دفعت بعض الدراسات، على وجه الخصوص، بأن قصر مدة العقوبة الموقعة على منتهكي حقوق الملكية الفكرية قد يكون له أثر ضعيف على الحوافز الأساسية التي تدفع الأفراد إلى مخالفة القانون. ولعل هؤلاء الأفراد لا يقدرون خطر العقوبة عندما يخالفون القانون للمرة الأولى، فيعودون بالتالي إلى ممارسة أنشطتهم غير المشروعة من جديد. وقد تصبح التدابير المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية أكثر فعالية بالتالي إذا استُكملت بإتاحة فرص عمل شرعية لعمال الاقتصاد غير الرسمي الذين يفقدون مصدر دخلهم.
- ثالثاً.
7. إن المناقشة الواردة أعلاه نظرية وتبين، في الواقع، غياب الآراء العلمية الموثوقة في الصلات بين الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، ويعزى ذلك الافتقار إلى الأدلة أساساً إلى البيانات، إذ إن الاقتصاد غير الرسمي يفتل من التسجيلات الإحصائية الرسمية. وفي حين يمكن الانتفاع ببعض البيانات الرسمية لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي (عن طريق مقارنة إحصاءات الدخل والإنفاق، على سبيل المثال)، فإن تلك البيانات لا تقدم أية آراء في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية موضع الاهتمام هنا.
8. ويلزم بالتالي لإجراء أي تحقيق رسمي في الصلات التي تربط بين الملكية الفكرية والقطاع غير الرسمي الاستناد إلى إجراء استقصاءات أصلية وهو عمل كثيف الموارد ولا يمكن الاضطلاع به سوى على مستوى الاقتصاد الجزئي (وليس على مستوى الاقتصاد برمته)، وما دامت تلك الدراسات الاستقصائية تستهدف الأنشطة غير المشروعة، فإنها قد تواجه عوائق قانونية.
9. وعلى حسب الأسئلة المطروحة في الاستقصاءات المذكورة، تطرح مشكلة ثانية كبرى أمام تدشين أي تحقيق رسمي، وهي إثبات النتيجة الاقتصادية الصحيحة المخالفة للواقع للوقوف على دور الملكية الفكرية على وجه

التحديد. ومن الأسئلة التي قد تطرح مثلاً، ما أنواع الأصول غير المادية في الاقتصاد غير الرسمي التي قد تكون مؤهلة للحماية بموجب الملكية الفكرية، وكيف ستؤثر تلك الحماية في نسخ الأصول المذكورة؟ وعلى النسق ذاته، تتأثر مستويات التقليد والقرصنة بعوامل عدة، ويتعذر عزل تأثير تدابير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عن تلك العوامل. ويمكن للمرء، على الوجه الأمثل، أن يركز على "التجارب شبه الطبيعية" (مثل الحالات التي تستهدف فيها أنشطة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية إقليماً معيناً في وقت معين)، لكن يصعب إيجاد تلك التجارب من الناحية العملية.

رابعاً. توجهات محتملة لمشروع في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

10. قد ترغب الدول الأعضاء، أثناء اتخاذ قرار بشأن توجهات أي مشروع محتمل، في النظر في المسألتين التاليتين:

(أ) ما هو التوجه الموضوعي لأي عمل يُضطلع به في المستقبل في ظل التوصية 34؟ هل سيركز هذا العمل على الأصول غير المادية في الاقتصاد غير الرسمي وافتقار الشركات في هذا الاقتصاد إلى النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية؟ أو هل سينتاول هذا العمل آثار التقليد والقرصنة في العمالة في القطاع غير الرسمي؟ أو هل توجد صلات أخرى بين الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي ينبغي تناولها؟

(ب) ما نوع الدراسة التي ينبغي التخطيط لها في ظل التوصية 34؟ ففي ضوء التحديات المذكورة أعلاه سيسندعي القيام بتحقيق علمي دقيق الاستمرار في القيام باستقصاءات أصلية، وعليه، سيكون ذلك كثيف الموارد. غير أنه سيقدم، على أغلب الظن، أدلة انتقائية قد لا يمكن تعميمها. فهل يعوّض جمع الدراسات الإفرادية والأدلة السردية إجراء تحقيق علمي شامل؟

11. إن اللجنة مدعوة إلى النظر في هذه الوثيقة وتقديم التوجيهات إلى الأمانة فيما يتعلق بتنفيذ التوصية 34.

[نهاية الوثيقة]